

إدارة الهجرة في الجزائر: التحديات والاهتمامات والآفاق المستقبلية

خيرة العروشي

باحثة بالدراسات العليا، كلية علم الاجتماع والسياسة الاجتماعية بجامعة ليدز

مقدمة

في ديناميكيات الهجرة للاتحاد الأوروبي، تضطلع الجزائر بدور مهم باعتبارها دولة رحيل وعبور ووجهة. إنها تحافظ على نهجها الوطني لمجابهة ما يمثل ديناميكيات الهجرة المتغيرة أثناء العقد الأخير. علاوة على ذلك، تواجه الجزائر مجموعة من تحديات الهجرة التي تتراوح من الهجرة غير الشرعية والنزوح القسري وهجرة العقول. يتطلب السياق الحالي خروج الجزائر من منطقة الراحة وإرساء مجالات تعاون مستدام واستراتيجي مع دول الجوار (دول جنوب الصحراء) والدول الأوروبية أيضًا. يوفر هذا المقال تقييمًا لإطار عمل الهجرة الراهن الذي تتبعه الجزائر. ويسلط الضوء أيضًا على الأولويات والاهتمامات ومجالات التعاون المستقبلية الواعدة تماشيًا مع تجديد الشراكة مع الجوار الجنوبي والميثاق الجديد بشأن الهجرة واللجوء. يهدف هذا إلى اتخاذ قرار مستنير وإعداد مسبقًا حوارات الهجرة مع الاتحاد الأوروبي لإقامة في المستقبل شراكة مستدامة وذات منفعة مشتركة. يعتمد المقال على نتائج الاستقصاء بعنوان "نحو شراكات للهجرة مستدامة وذات منفعة مشتركة في دول جنوب المتوسط" الذي تم إطلاقه في إطار مشروع EuroMeSCo: ربط النقاط ببعض "تحت إدارة المعهد الأوروبي للبحر المتوسط (IEMed) ومشروع "برنامج الهجرة يوروميد الخامس" الذي نسقه المركز الدولي لتطوير سياسة الهجرة (ICMPD).

وضع سياسة الجزائر

رغم كونها لاعب مهم في المنطقة، تظل مشاركة الجزائر مع الاتحاد الأوروبي بخصوص الهجرة محدودة

رغم كونها لاعب مهم في المنطقة، تظل مشاركة الجزائر مع الاتحاد الأوروبي بخصوص الهجرة محدودة للغاية. لقد تغيرت ملامح الهجرة للدولة في العقدين الأخيرين ولم تعد دولة رحيل فقط، بل صارت دولة عبور ووجهة جذابة للغاية. كما أن انتشار الصراع في مالي وليبيا زاد من وتيرة النزوح والتغيير في أنماط الهجرة (موزيت وخالد، 2012). عمومًا، ثمة نقص كبير من حيث البيانات والإحصائيات القائمة على الأدلة بشأن الهجرة إلى ومن الجزائر.

يقوم نهج [الجزائر] على السياسة الوطنية التي تنفذها وزارتها، إلا أن هذا النهج يعاني من عدم الاتساق وعدم المنهجية في التنسيق بين قطاعات مختلفة مسؤولة عن إدارة الهجرة

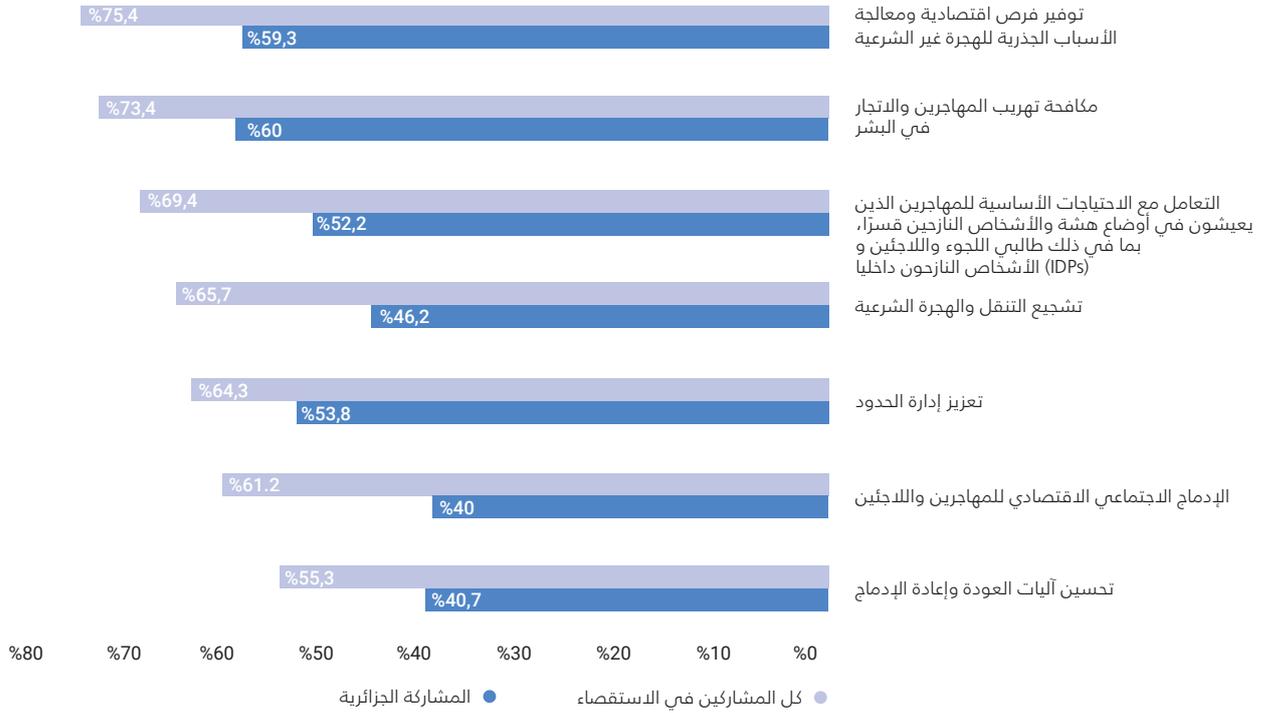
تظل الجزائر تحظى باهتمام خاص للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بشأن إدارة الهجرة. ومع ذلك، لم ينجح الاتحاد الأوروبي في إشراك الجزائر في مجالات التعاون بشأن إدارة الهجرة. وقعت الجزائر اتفاقية شراكة في أبريل 2002 مع الاتحاد الأوروبي والتي تم تنفيذها في سبتمبر 2005. تنص هذا الاتفاقية على إطار عمل للعلاقة بين الاتحاد والجزائر في كافة المجالات ومنها التجارة. كما اشتركت الجزائر أيضًا في قمة فاليتا بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي اعتبارًا من خطة العمل (2015). وفشلت في تلبية التوصيات بموجب إطار عمل الصندوق الاستئماني وبروتوكول الاتحاد الإفريقي بشأن حرية تنقل الأفراد (2018) (بوكري وآخرون، 2021) ولا توجد شفافية بشأن ما تم تنفيذه حتى الآن من هذه الاتفاقيات وتحديدًا ما يخص قضية الهجرة.

في الواقع، لم تنخرط الجزائر في أي إصلاحات تنظيمية لاستراتيجية إدارة الهجرة. وبالأسوأ، اختارت النهج الذاتي تجاه إدارة الهجرة. بعبارة أخرى، يقوم نهجها على السياسة الوطنية التي تنفذها وزارتها، إلا أن هذا النهج يعاني من عدم الاتساق وعدم المنهجية في التنسيق بين قطاعات مختلفة مسؤولة عن إدارة الهجرة (بوكري وآخرون، 2021).

يبرز الاستقصاء العام الذي تم إجراؤه جوانب رئيسية في سياسة الهجرة. تضع المشاركة الجزائرية مكافحة تهريب المهاجرين والاتجار في البشر، وتوفير الفرص الاقتصادية ومعالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير الشرعية وتلبية احتياجات المهاجرين الذي يعيشون في أوضاع هشّة أو النازحين قسرًا في مقدمة سياسة الهجرة للجزائر. وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن إدارة الحدود وكذلك تعزيز وتشجيع الهجرة الشرعية والتنقل تعتبر جوانب رئيسية في سياسة الهجرة.

الرسم البياني 1

السؤال الأول إلى أي حد تعتبر جوانب سياسة الهجرة التالية مهمة لبلدك؟ (% من الإجابات مهم للغاية وذات أهمية قصوى)



المصدر: تم جمعها بواسطة المعهد الأوروبي للشرق الأوسط (IEMed) بناءً على نتائج استقصاء يوريميد لبرنامج اليوروميد للهجرة 5 (EMM5) - شبكة الإتحاد الأوروبي ودول جنوب الشرق الأوسط (EuroMeSCo)

التحدي الراهن الذي يعوق هذه المرحلة الجديدة من التعاون مع الإتحاد الأوروبي وكذلك الدول الإقليمية الأخرى هو ضرورة الاشتراك في تحديد أهداف هذه الشراكة الجديدة. التحدي المستمر أمام الجزائر هو وجود في الوقت الراهن نهج يتسم بالقمعية واللامبالاة تجاه الهجرة وهو يغفل تداعيات تدفقات الهجرة المعقدة ويتبنى وجهة نظر تركز على الأمن وتعتبر أن الهجرة غير الشرعية تهددًا على النظام الوطني. ومن المرجح أيضًا أن الجزائر ستحذب إدارة الهجرة خارج أي إطار قانوني أو مؤسسي. في النهاية، هذا النهج أقل فعالية في إدارة تدفقات الهجرة مع تفاقم المخاوف الخطيرة من حيث حقوق المهاجرين الرئيسية (Médecins Sans Frontières, 2020).

التحدي الراهن الذي يعوق هذه المرحلة الجديدة من التعاون مع الإتحاد الأوروبي وكذلك الدول الإقليمية الأخرى هو ضرورة الاشتراك في تحديد أهداف هذه الشراكة الجديدة

الهجرة غير الشرعية

نظرًا للأوضاع الراهنة المدمرة التي تواجهها الجزائر اجتماعيًا واقتصاديًا وسياسيًا إلى جانب تداعيات جائحة كوفيد 19 (البنك الدولي 2020) التي جعلت مستقبل الشباب في

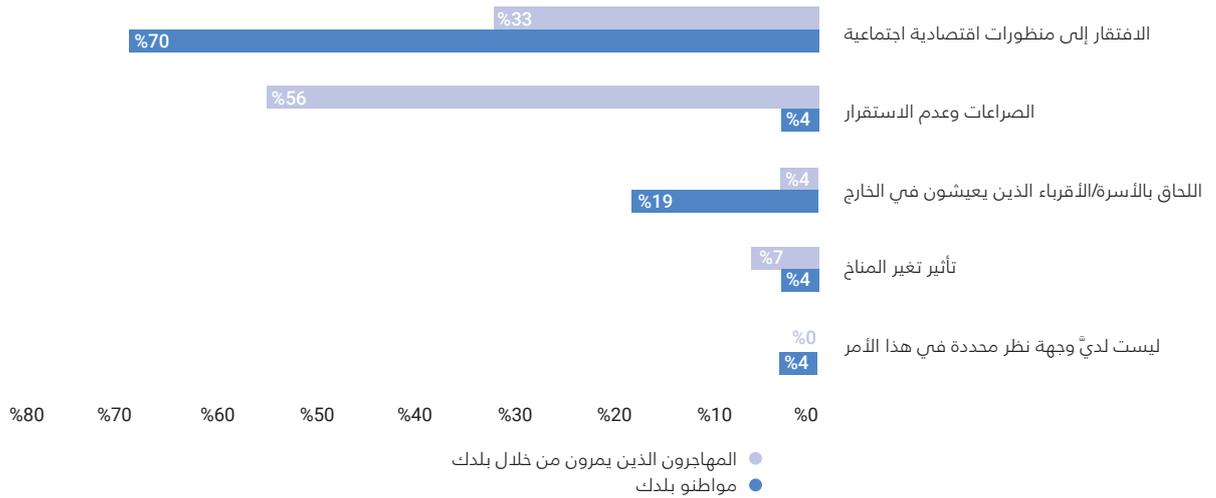
الوضع الاجتماعي
الاقتصادي
والسياسي الراهن
في الجزائر جعل
مستقبل الشباب
في البلاد غير
واضح، ومن ثم من
المحتمل أن تستمر
الهجرة غير الشرعية

البلاد غير واضح، من المحتمل أن تستمر الهجرة غير الشرعية. علاوة على ذلك، يواجه المواطنون الجزائريون صعوبات متزايدة لتوفير مسارات قانونية للهجرة. رغم الجهود المبذولة للسفر وتوفير كافة الوثائق اللازمة أثناء عمليات الحصول على تأشيرة السفر، يتم رفض منح التأشيرات للجزائريين - وخاصة الشباب الذكور (Sanchez وآخرون، 2021). لا زالت اتفاقيات الاتحاد الأوروبي لتيسير منح التأشيرات غير مرضية للشريك الجزائري. يؤدي هذا من جانب إلى زيادة عمليات الرحيل غير المشروعة من الجزائر إلى إسبانيا وإيطاليا (TSA، 2021).

توضح نتائج الاستقصاء أن الدافع الرئيسي للهجرة غير الشرعية من الجزائر للخارج هو غياب المنظور الاجتماعي الاقتصادي، وفي الوقت نفسه يعد الصراع وعدم الاستقرار عوامل رئيسية لتحفيز الهجرة غير الشرعية من دول جنوب الصحراء وغرب ووسط إفريقيا.

الرسم البياني 2

Q.8 ما الدوافع الرئيسية للهجرة غير النظامية التي تخرج من بلدك؟ (المشاركة لجزائرية)



المصدر: تم جمعها بواسطة المعهد الأوروبي للشرق الأوسط (IEMed) بناءً على نتائج استقصاء يورميد لبرنامج اليوروميد للهجرة 5 (EMM5) - شبكة الإتحاد الأوروبي ودول جنوب الشرق الأوسط (EuroMeSCO)

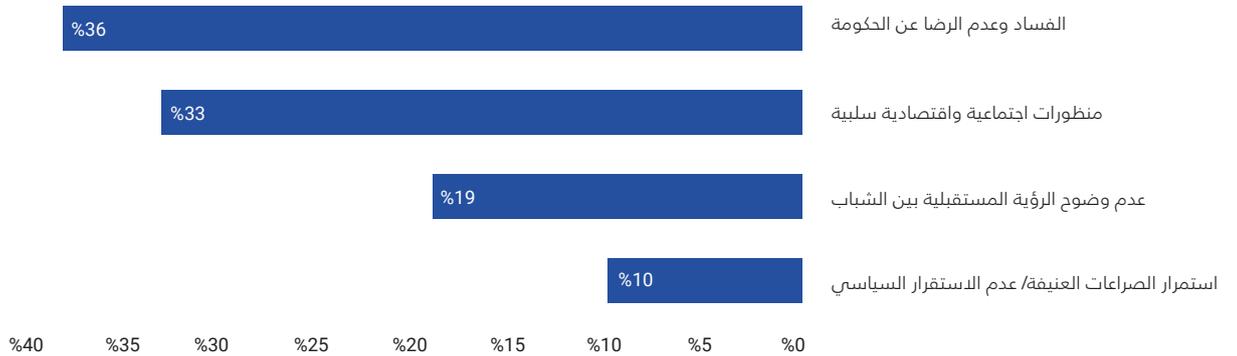
وجدت السلطات الجزائرية منظومة السياسة الخاصة بها حول الهجرة غير الشرعية من خلال تقديم قانون قمعي يهدف إلى تنظيم دخول المواطنين الأجانب وخروجهم. وحرصًا على مكافحة الهجرة غير الشرعية، اعتمدت الدولة قانون 08-11 في يونيو 2008، الذي يجرم الهجرة غير الشرعية لكل من مواطنيها والمواطنين الأجانب أيضًا (Journal Officiel، 2016، Souiah، 2008). ويعتبر تجاوز مدة تصريح الإقامة أيضًا جريمة ويعرض الفاعل للطرد من الأراضي الجزائرية. يمثل المهاجرون غير الشرعيين، أغلبهم من وسط وغرب إفريقيا قوة عاملة مهمة في الجزائر. ومع ذلك، يوجد عدد قليل من أو لا يوجد الأدوات اللازمة لتنظيم أوضاعهم أو توفير تصاريح العمل. يجد المهاجرون أنفسهم يعيشون في تهديد مستمر لترحيلهم إلى الحدود الجنوبية في الجزائر وحذرت التقارير بشأن تداعيات حقوق الإنسان الجسيمة لهذه الممارسات (العروش، يصدر قريبًا، Médecins Sans Frontières، 2020).

وجدت السلطات الجزائرية منظومة السياسة الخاصة بها حول الهجرة غير الشرعية من خلال تقديم قانون قمعي يجرم الهجرة غير الشرعية

تضع تداعيات جائحة كوفيد 19 على اقتصاد الجزائر الضعيف عبئًا إضافيًا على الحكومة لضمان التعافي الاقتصادي. حسب نتائج الاستقصاء، من المرجح أن تستمر الهجرة غير الشرعية.

الرسم البياني 3

Q.9 فيما يتعلق بالدافع الرئيسي الذي حدده في سؤال 8، لماذا من المرجح أن تستمر الهجرة غير الشرعية في الزيادة بالنسبة للمهاجرين الذين يمرون من خلال بلدك؟ (الفئات مشتقة من الإجابات المفتوحة)



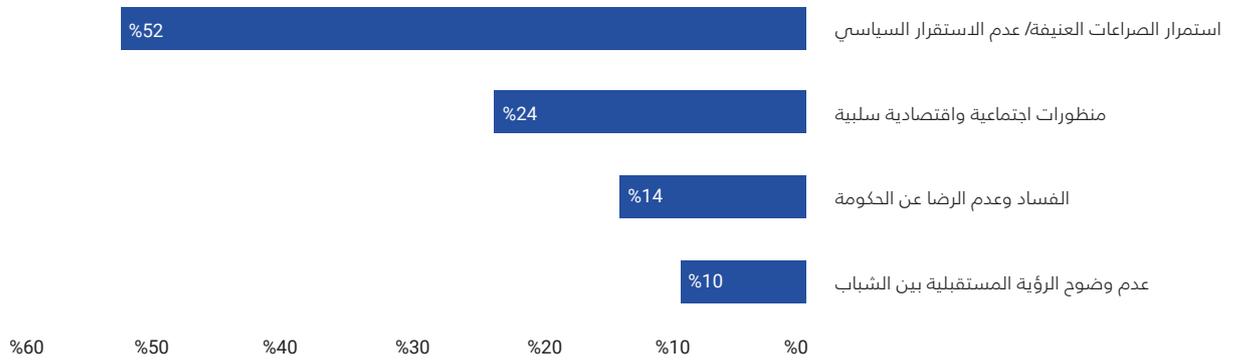
المصدر: تم جمعها بواسطة المعهد الأوروبي للشرق الأوسط (IEMed) بناءً على نتائج استقصاء يوريميد لبرنامج اليوروميد للهجرة 5 (EMM5) - شبكة الإتحاد الأوروبي ودول جنوب الشرق الأوسط (EuroMeSCo)

علاوة على ذلك، من المرجح أن تزيد أيضًا الهجرة من غرب ووسط إفريقيا إلى الجزائر بسبب عدم الاستقرار والصراعات، وعدم توفر الفرص الاقتصادية والرؤية غير المباشرة، والفساد وعدم الرضا عن الحكومات في المنطقة. وثمة عامل أساسي لم يطرح في نتائج الاستقصاء ويتطلب الاهتمام الفوري والجاد ألا هو تغير المناخ. حسب تقارير

Groundswell Africa الجديدة الخاصة بالبنك الدولي، يمثل تغير المناخ تحديًا كبيرًا للقارة الإفريقية في الأعوام المقبلة مما يؤدي إلى النزوح الداخلي بواقع 86 مليون إفريقي بحلول عام 2050 (البنك الدولي 2021). ومن ثم، يلزم اتخاذ إجراء عاجل وحاسم بشأن المناخ والتنمية.

الرسم البياني 4

س9: فيما يتعلق بالدافع الرئيسي الذي حددته في سؤال 8، لماذا من المرجح أن تستمر الهجرة غير الشرعية في الزيادة بالنسبة للمهاجرين الذين يمرون من خلال بلدك؟ المشاركة الجزائرية (الفئات مشتقة من الإجابات المفتوحة)



المصدر: تم جمعها بواسطة المعهد الأوروبي للشرق الأوسط (IEMed) بناءً على نتائج استقصاء يورميد لبرنامج اليوروميد للهجرة 5 (EMM5) - شبكة الإتحاد الأوروبي ودول جنوب الشرق الأوسط (EuroMeSCo)

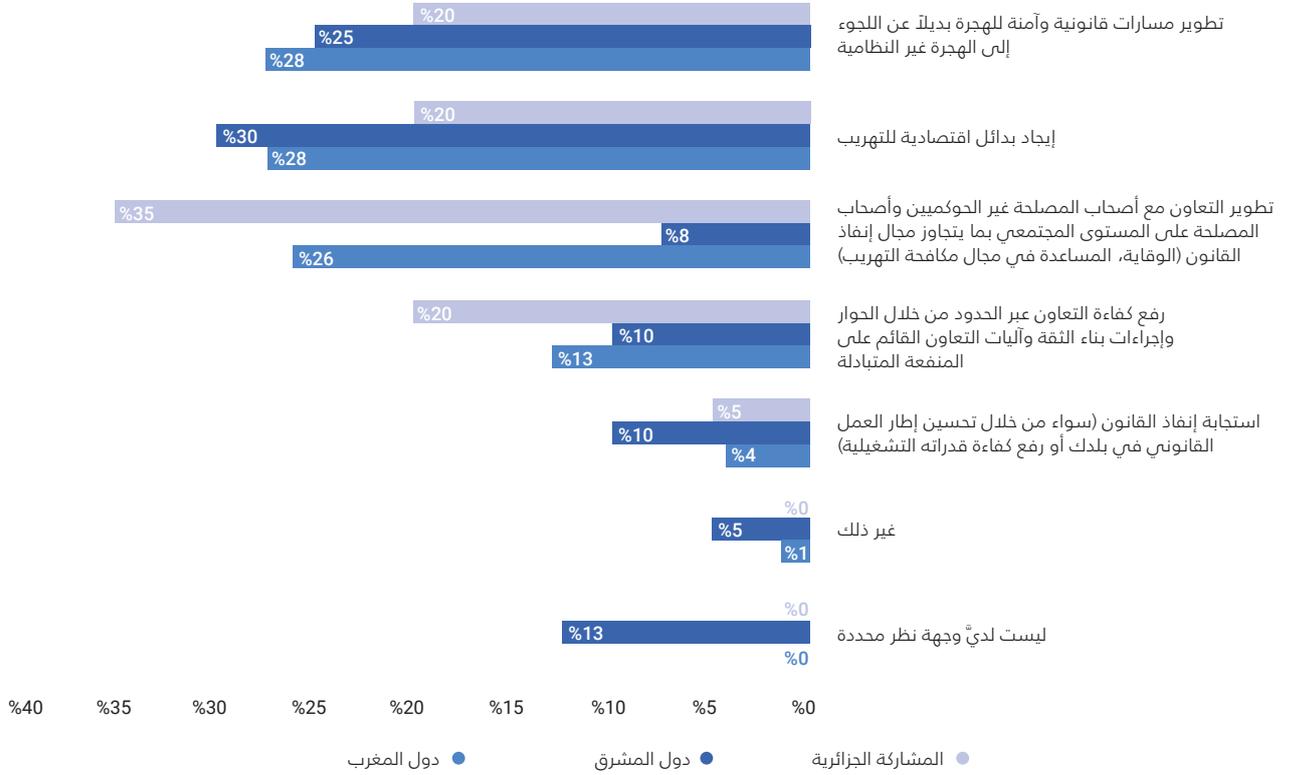
داخل الإتحاد الأوروبي، تعد الجهود اللازمة لمكافحة الهجرة غير الشرعية والتهريب أولويات رئيسية لكل من الدول الأعضاء في الإتحاد والجزائر. تبرز نتائج الاستقصاء أن السبل الأكثر فعالية لمكافحة تهريب المهاجرين هي كالتالي: تطوير التعاون مع أصحاب المصلحة غير الحكوميين وأصحاب المصلحة على المستوى المجتمعي بما يتجاوز مجال إنفاذ القانون (الوقاية، المساعدة في مجال مكافحة التهريب) وتطوير مسارات قانونية وآمنة للهجرة بديلًا عن اللجوء إلى الهجرة غير المشروعة (الرسم البياني 5). وبناءً عليه، يجب ألا تجرم سياسات مكافحة التهريب المطروحة في خطة العمل الجديدة ضد التهريب المهاجرين المهريين، ولكن بالأحرى يلزم حماية حقوق المهاجرين غير الشرعيين والللاجئين وهؤلاء الذين يستخدمون خدمة المهريين ومن ينخرط بصورة مستقلة في تيسير تنقلهم بصورة غير مشروعة (انظر العروشي، وآخرون 2021).

تشير النتائج أيضًا إلى إيجاد بدائل اقتصادية للتهريب ورفع كفاءة التعاون عبر الحدود من خلال الحوار وإجراءات بناء الثقة وآليات التعاون القائم على المنفعة المتبادلة. تدعم هذه النتائج التوصيات الأخيرة التي تضمنتها دراسة السياسة التي قامت بها EuroMeSCo بعنوان "ما وراء الشبكات، والميليشيات والقبائل: إعادة النظر في سياسة

واستجابة الاتحاد الأوروبي لمكافحة التهريب " بناءً على النتائج التجريبية للاتجاهات الراهنة وديناميكيات تيسير الهجرة غير الشرعية (Sanchez وآخرون، 2021).

الرسم البياني 5

س 13 ما الطريقة الأكثر فاعلية لمكافحة تهريب المهاجرين؟



المصدر: تم جمعها بواسطة المعهد الأوروبي للشرق الأوسط (IEMed) بناءً على نتائج استقصاء يوريميد لبرنامج اليوروميد للهجرة 5 (EMM5) - شبكة الإتحاد الأوروبي ودول جنوب الشرق الأوسط (EuroMeSCo)

العودة وإعادة الإدماج

الجزائريون من بين أكثر الجنسيات التي تمت مطالبتها بمغادرة دول الاتحاد الأوروبي، حيث تمثل مرات العودة لهم 8.6% من إجمالي العودة طبقاً لأرقام الاتحاد الأخيرة (المفوضية الأوروبية، 2020). معدل العودة إلى الجزائر منخفض خصوصاً منذ عام 2018، وانخفض أكثر بسبب إغلاق الحدود الذي تم فرضه بسبب الجائحة والصعوبات الأخرى التي تعوق تنفيذ عمليات العودة (المفوضية الأوروبية، 2020). رغم عدم التيقن من البيانات بشأن العودة الطوعية والإلزامية، من الواضح أن الجزائر (باعتبارها بلد المنشأ)

رغم عدم التيقن من البيانات بشأن العودة الطوعية والإلزامية، من الواضح أن الجزائر (باعتبارها بلد المنشأ) لا ترغب في التعاون بشأن اتفاقيات إعادة القبول.

لا ترغب في التعاون بشأن اتفاقيات إعادة القبول. حسب تقرير الاتحاد الأوروبي (2020)، ص 15)، تتمثل واحدة من أهم العقبات في أن الاتحاد حصل على "تفويض بالتفاوض بشأن اتفاقية إعادة القبول منذ عام 2002"، و"لم تؤكد الجزائر حتى الآن موافقتها على بدء المفاوضات".

بعد غياب مساعدات
ما بعد العودة
وإعادة الإدماج
للعائدين عقبة
عويصة بالنظر إلى
الظروف الاجتماعية
والاقتصادية
والسياسية
المتدهورة في
البلاد

وفقًا لنتائج استقصاء EMM5-Euromesco، القضايا الرئيسية التي تعوق تعاون الجزائر على الصعيد القومي هي عدم وجود معايير السياسة بشأن العودة وإعادة الإدماج إلى جانب الآليات والبنية التحتية الضعيفة. علاوة على ذلك، يعد غياب مساعدات ما بعد العودة وإعادة الإدماج للعائدين عقبة عويصة بالنظر إلى الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتدهورة في البلاد. بالإضافة إلى ذلك، تعكس هذه القيود ونقص القدرات نهج الحكومة غير الكافي الذي يستبعد جهات فاعلة مهمة مثل المجتمع المدني بدلًا من دعم أنشطته ومشاركته في قضية الهجرة بشكل عام والعودة بشكل خاص.

على الصعيد الدولي، يعكس الاستقصاء مخاوف أن "التعاون بشأن العودة وإعادة الإدماج يهدف إلى حل المشكلة في الدولة المستضيفة بينما يتجاهل مشكلات دول المنشأ ومشكلات المهاجرين." (بيان أكاديمي). بالإضافة إلى ذلك، توضح النتائج أيضًا أن "تملي بعض الدول الأعضاء في الاتحاد شروطها بشأن العودة على دول العبور، وهي دول المغرب العربي والجزائر في الأساس" (بيان من المجتمع المدني). وجهات النظر هذه حول العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والجزائر متسقة بشكل واسع مع موقف الجزائر الحذر بشأن مبادرات التعاون، وخاصة تلك المبادرات التي تعتبر أنها تقوض سيادة الدولة.

ولم يتغير هذا الموقف حتى الآن. أثناء هذه الزيارة إلى إسبانيا لمناقشة إعادة طرح العلاقات الثنائية بين البلدين، أعرب وزير الخارجية بوقادوم عن الدور المهم للعلاقات الأوروبية-متوسطة وكذلك سياسة الجوار الأوروبية وحوار 5+5 واتحاد دول المتوسط (وزارة الشؤون الخارجية، الاتحاد الأوروبي والتعاون، 2021). كانت قضية الهجرة أحد الموضوعات محل النقاش بين الشريكين. ومع ذلك، وضع بوقادوم أن الجزائر تواجه ضغطًا كبيرًا من الدول الأعضاء في الاتحاد لتقليل تدفقات الهجرة من الجنوب. ويتعين على الجزائر بعد ما صارت بلد المنشأ والوجهة للمهاجرين حماية نفسها ولا تستطيع أن تقوم بدور "شرطة أوروبا" (Redondo, 2021). هذا البيان يوضح أن الجزائر لا تزال ترى الهجرة على أنها تهديدًا يلزم الانتباه إليه من خلال نهج مركز على الأمن (انظر، Werenfels, 2018، Zardo & Loschi, 2020). مما لا يرب فيه، لا تزال مسألة هيمنة الجهات الخارجية على حدود الاتحاد الأوروبي في المنطقة تعد نقطة خلاف بارزة للغاية.

انتقامًا من عدم مشاركة الجزائر في الاتفاقيات الثنائية بشأن إعادة القبول، قامت بعض الدول الأعضاء بالضغط لإقحام مزيد من الشروط في العلاقات. وخير مثال على ذلك

هو إعلان فرنسا الأخير بتقليل حصة التأشيرات لدول شمال إفريقيا (Le Parisien, 2021). هذا النهج المشمول بالتهديد من شأنه أن يزيد من تعقيد وإعاقة خروج شراكة قوية بشأن الهجرة.

وكما هو مشار إليه آنفًا، يواجه المهاجرون في أوضاع غير رسمية خطرًا دائمًا بالرحيل. وتنطوي الإجراءات على الطرد الجماعي الذي غالبًا ما يفشل في تلبية المعايير الإنسانية المشدد عليها من مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان (OHCHR, 2018).

رغم ذلك، توضح الأدلة الواقعية أن المهاجرين يجدون طريقهم إلى البلاد رغم ترحيلهم عدة مرات (العروشي، يصدر قريبًا). ومن ثم، يكون للعودة تأثير ضئيل على منع تطلعات المهاجرين للهجرة مرة أخرى أو العودة إلى الجزائر (العروشي وآخرون، 2021). عملت الجزائر أيضًا على زيادة تعاونها مع المنظمة الدولية للهجرة مؤخرًا لتنظيم رحلات العودة الطوعية للمهاجرين من جنوب الصحراء إلى دول المنشأ (المنظمة الدولية للهجرة، 2021).

حماية النازحين قسرًا

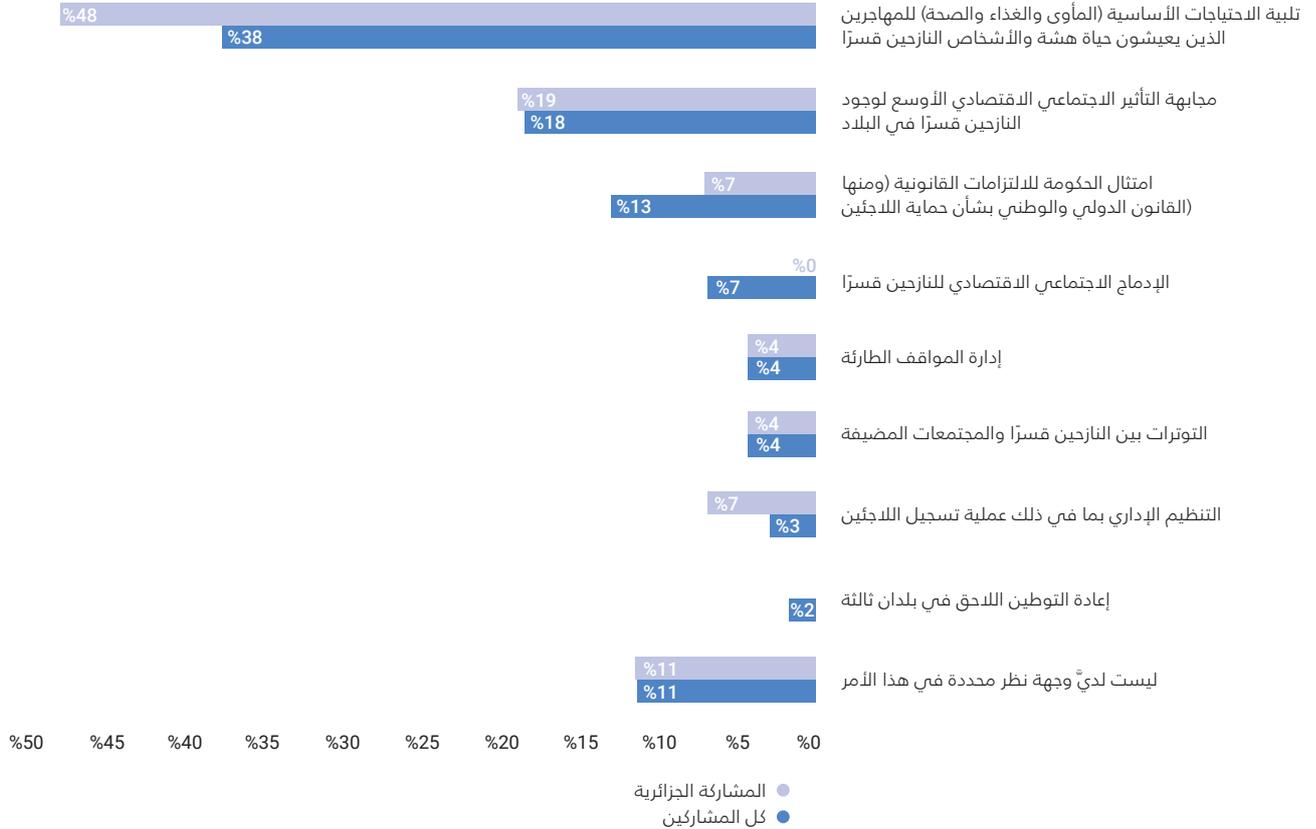
رغم المشاركة في الاتفاقيات الدولية، لا تزال الجزائر لم تضع نظامًا لطلب اللجوء لتلبية التزاماتها الدولية

تعد الجزائر أحد الأطراف الموقعة على عدة اتفاقيات بخصوص إدارة اللاجئين واللجوء مثل اتفاقية جنيف 1951 الموقعة في عام 1963، واتفاقية منظمة الاتحاد الإفريقي 1969 التي تحكم جوانب معينة لمشكلات اللاجئين في إفريقيا (UNTC, 1969) واتفاقية العرب 1994 بشأن تنظيم وضع اللاجئين في الدول العربية (Teevan, 2020). ينص الدستور الوطني لعام 2016 والدستور المعدل لعام 2020 أيضًا على "الالتزام بسيادة المعاهدات المصدق عليها رئيس الجمهورية بموجب الشروط المتوقعة في الدستور على القانون" (Secrétariat Général du Gouvernement, 2016, Journal Officiel, 2020). ومع ذلك، رغم مشاركتها في كافة هذه الاتفاقيات، لا تزال الجزائر لم تضع نظامًا لطلب اللجوء لتلبية التزاماتها الدولية. تم تقديم مبادرة إصلاح تهدف إلى وضع نظام لجوء في عام 2012. غير أنها لم ترى النور.

رغم المشاركة في
الاتفاقيات الدولية،
لا تزال الجزائر لم
تضع نظامًا لطلب
اللجوء لتلبية
التزاماتها الدولية

الرسم البياني 6

سؤال 3: ما أهم التحدي الرئيسي الذي يواجهه بلدك في التعامل مع المهاجرين الذين يعيشون في أوضاع هشّة والأشخاص النازحين قسراً؟



المصدر: تم جمعها بواسطة المعهد الأوروبي للشرق الأوسط (IEMed) بناءً على نتائج استقصاء يورميد لبرنامج اليوروميد للهجرة 5 (EMM5) - شبكة الإتحاد الأوروبي ودول جنوب الشرق الأوسط (EuroMeSCO)

لا يزال التمكن
من التسجيل لدى
المفوضية في
الجزائر محدودًا
للغاية مع عدم وجود
تنسيقات لاستقبال
وحماية الأفراد
الضعفاء

وفقًا لنتائج الاستقصاء، لا تزال الجزائر تكافح لتلبية الاحتياجات الرئيسية للمهاجرين الذين يعيشون أوضاع هشّة والنازحين قسراً. في ضوء غياب إطار عمل شامل ووطني للجوء والحماية، تولت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) مسؤولية توفير الحماية للنازحين وإجراء التسجيل وتيسير الوصول إلى الرعاية الصحية وتقييد الأطفال في المدارس (UNHCR, 2021). لا يزال التمكن من التسجيل لدى المفوضية في الجزائر محدودًا للغاية مع عدم وجود تنسيقات لاستقبال وحماية الأفراد الضعفاء. وهذا بسبب إحصاء الحكومة عن السماح للمنظمات الدولية بالانخراط مع المهاجرين أو دخول مناطق الحدود لنقاط دخول المهاجرين الأولى مثل مدينة تمنراست وعين صلاح في الجنوب (Teevan, 2020). وتفشي جائحة كوفيد 19 أدى إلى تفاقم الموقف (Médecins Sans Frontières, 2020).

لا تزال أنشطة المفوضية محصورة على مدينة الجزائر أو معسكرات اللاجئين للصحراء الغربية بمدينة تندوف (UNHCR، 2021). مما يترتب عليه عدم وعي النازحين بوجود المفوضية السامية وإيجاد صعوبة للتسجيل لديها أو عجزهم عن السفر إلى مكتبها في مدينة الجزائر لأنهم معرضين للاعتقال والترحيل القسري (العروشى، يصدر قريباً). لا يزال دعم الاتحاد الأوروبي والتنفيذ الفعال لمجالات تعاونه غير واضحة ومنعدم الشفافية. يوجد في الجزائر عدد قليل للغاية من مشروعات اللجوء يتم تمويلها من الاتحاد الأوروبي بصورة غير مباشرة عبر هيئات الأمم المتحدة والميزانية المخصصة للجزائر ضئيلة مقارنة بالمغرب وتونس (Teevan، 2020). حسب تقرير المفوضية الأوروبية حول وضع علاقات الاتحاد مع الجزائر في الفترة بين 208-2020، قامت المنظمة الدولية للهجرة بتنفيذ إجراءات بخصوص العودة الطوعية إلى الجزائر، ولبناء القدرات وحماية معظم الفئات الضعيفة من اللاجئين وطالبي اللجوء في الجزائر وهو إجراء تم تنفيذه بواسطة مفوضية شؤون اللاجئين (المفوضية الأوروبية، 2020، ص 16). وحرصاً على المحافظة على الوضع الصحي ومساندته، طرح الاتحاد الأوروبي برنامج بعنوان "الاستجابة السريعة لحالات الطوارئ لكوفيد 19" من شأنه تقديم الدعم إلى الجزائر. وربما يتم تنفيذ البرنامج عبر هيئات الأمم المتحدة مثل المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية اللاجئين ومنظمة الصحة العالمية (المفوضية الأوروبية، 2020، ص 16).

في ضوء الوضع الراهن، ثمة حاجة ملحة لتبني إطار عمل منهجي لإدارة النزوح القسري وفقاً للالتزامات القانونية الوطنية والدولية. تشير نتائج الاستقصاء إلى مجال دعم مهم من الاتحاد الأوروبي يتمثل في تعزيز قيام الدولة بتطوير أدوات وآليات وإجراءات لتقديم نظام لجوء يمكن الوصول إليه. ومع ذلك، توقعات خروج نظام متكامل وشامل قريباً تكون محدودة. تعد الآليات العاجلة لتقديم الدعم الإنساني الأساسي لأغلب الأفراد الضعفاء والنازحين قسراً ذات أولوية في الوقت الراهن. ونوصي بشدة بمزيد من الدعم لخدمات مفوضية اللاجئين وكذلك المنظمات الدولية.

جدول أعمال الاتحاد الأوروبي الجديد: آفاق للجزائر

يبدو أن اهتمامات الجزائر في مجال الهجرة الدولية مختلفة عن اهتمامات الاتحاد الأوروبي. ورغم ذلك، يتحتم على الجزائر مواجهة قضية الهجرة واتخاذ خطوات تجاه إقامة شراكة استراتيجية جديدة لمعالجة التداعيات الناجمة من نهجها المحدود ونقص القدرات. فمن الضروري بدء حوار بناء مع الشركاء في المنطقة، بما فيهم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء، للتوصل إلى حلول دائمة وبيئة أكثر ملاءمة للسياسة.

يشير المشاركون في الاستقصاء إلى مجالات تعاون مختلفة بخصوص الهجرة مثل توفير الدعم القانوني والفني وتعزيز العوامل المساعدة في الدولة وجهات المجتمع المدني الفاعلة عبر التدريب وتبادل المعرفة وتطوير مسارات جديدة للهجرة المشروعة.

قد تتيح هذه الأمور قيام الجزائر بتطوير بشكل مستقل إطار قانوني لإدارة الهجرة. ومع ذلك، من المهم للغاية بين الطرفين معالجة مبدأ السيادة وعدم التدخل. تظل السيادة سمة أكيدة لمشاركة الجزائر الدولية، ويجب أن يوجه هذا الاعتبار الشركاء في صياغة مبادرات التعاون المحتملة.

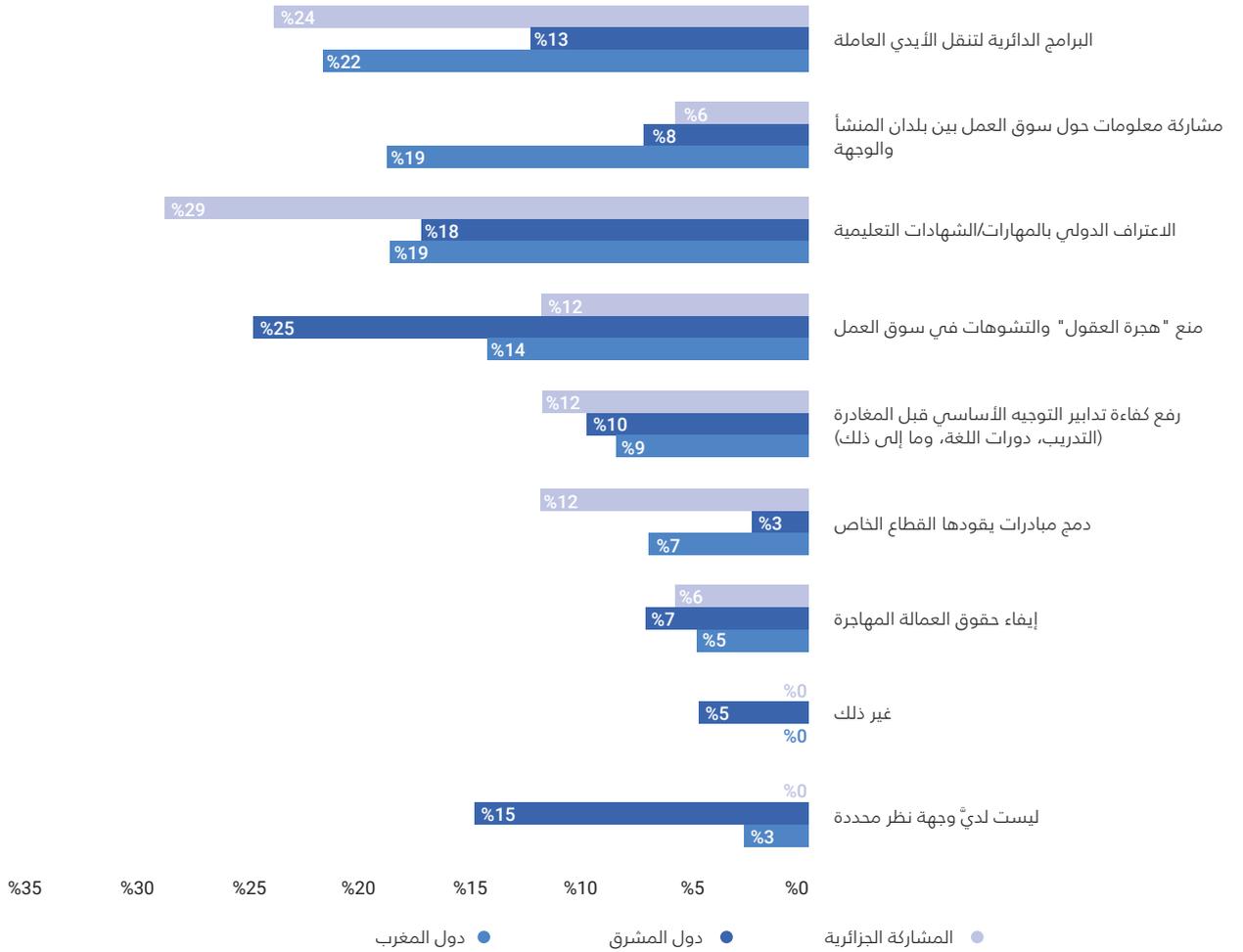
يعد تعزيز التعاون الإقليمي بين دول شمال إفريقيا، مع دول غرب ووسط إفريقيا وكذلك في البحر المتوسط، خطوة أساسية تجاه تحسين إدارة الهجرة. غير أنه من المرجح أن يكون صعبًا بسبب عدم الاستقرار السياسي الراهن في ليبيا وتونس وكذلك التوتر بين الجزائر والمغرب.

ثمة مجال تعاون
آخر يكمن أيضًا
في إرساء سبل
اقتصادية متنوعة
وصناعية مثل
في قطاع الزراعة
والصحة والطاقة
وصناعة الدواء
والتعدين

ثمة مجال تعاون آخر يكمن أيضًا في إرساء سبل اقتصادية متنوعة وصناعية مثل في قطاع الزراعة والصحة والطاقة وصناعة الدواء والتعدين. هذه الأمور من بين أهم الأولويات للجزائر. بالفعل يقدم الاتحاد الأوروبي الدعم من خلال البرامج المتنوعة الهادفة إلى تعزيز مشاركة الشباب في الحياة الاجتماعية الاقتصادية. نفذ الاتحاد برنامج دعم مهارات التوظيف والتدريب (AFEQ)، وبرنامج دعم توظيف الشباب (PAJE) وبرنامج دعم التنمية المستدامة والنشاطات الاجتماعية في شمال وغرب الجزائر (PADSEL-NOA) (المفوضية الأوروبية، 2020، ص 9). هذا بالإضافة إلى البرنامج الذي يدعم مشاركة الشباب وتوظيفه في قطاع السياحة (جيل - سياحة) (المفوضية الأوروبية، 2020، ص 9). ويمكن مشاهدة أوجه الدعم الأخرى في قطاع النقل والزراعة والصيد وما إلى ذلك. على رغم من أهمية هذه المبادرات، لا يزال هناك حاجة إلى مشروعات طويلة الأجل تخلق وظائف على نطاق واسع، وتعزز الصناعات والتنمية المحلية والاقتصاد أثناء هذه الأوقات الصعبة للجائحة.

الرسم البياني 7

س 20: في أي المجالات ينبغي أن يولى التعاون مع الاتحاد الأوروبي الأولوية في التحسين؟



المصدر: تم جمعها بواسطة المعهد الأوروبي للشرق الأوسط (IEMed) بناءً على نتائج استقصاء يوريميد لبرنامج اليوروميد للهجرة 5 (EMM5) - شبكة الإتحاد الأوروبي ودول جنوب الشرق الأوسط (EuroMeSCo)

ومن المتوقع أيضًا تعاون أقوى بشأن الهجرة لتستفيد منها بنية التعليم التحتية في الجزائر التي تحتاج إلى إصلاح جذري وتحديث المناهج. تحسين مجالات التنقل قد يعزز تبادل المعرفة ودعم بناء القدرات في مجال التحول الرقمي والأبحاث والابتكار. ويحدث هذا بالفعل من خلال برامج مختلفة مثل برنامج إيراسموس. يعتبر هذا البرنامج مبادرة ناجحة عملت على تعزيز المؤسسات الجزائرية بشكل كبير. وهذه التطورات ملحوظة. ولهذا السبب يقترح المشاركون في الاستقصاء إرساء سبل تعاون في البحث والتدريب

بين المؤسسات التعليمية الأوروبية والمؤسسات الجزائرية لتعزيز مجال التعليم في الجزائر. يعد إرساء تنقل دائري مستدام فضلاً عن هجرة الطلاب للجزائريين نهجاً مشجعاً على التمكين، مع منع هجرة العقول والتشوهات في سوق العمل أيضاً. على الجزائر اغتنام الفرصة لإيجاد قنوات مشروعة لجذب المشتتين في الخارج وإشراكهم لدعم تنمية الدولة ومنع هجرة العقول.

علو على ذلك، طرحت المفوضية الأوروبية مؤخرًا شراكات المواهب التي قد تفتح المزيد من مجال الفرص لهجرة العمالة (مثل الأنظمة الدائرية) ودعم الاعتراف بالمهارات/الشهادات التعليمية التي تعزز نظام التعليم في الجزائر. قد تعزز مشاركة معلومات حول سوق العمل بين بلدان المنشأ والمقصد السوق المحلية عبر نظام تدريب يضمن نقل المهارات المطلوبة لتنويع وتعزيز مسار التنمية في البلاد.

من الضروري تعزيز
جمع الأدلة الواقعية
حول الهجرة غير
الشرعية من وإلى
الجزائر والنازحين
قسراً والمهاجرين
المهربين لتنفيذ
سياسات فعالة

في النهاية، من المهم إجراء دراسات واقعية تسمح بتقييم الوضع الراهن وتوضيح ثغرات السياسة المطلوب معالجتها. لا توجد إحصائيات رسمية وبيانات قائمة على الأدلة حول وقائع تدفقات الهجرة الشرعية وغير الشرعية. من الضروري تعزيز جمع الأدلة الواقعية حول الهجرة غير الشرعية من وإلى الجزائر والنازحين قسراً والمهاجرين المهربين لتنفيذ سياسات فعالة. يلزم تعزيز الدراسات القائمة على الأدلة حول تدفقات الهجرة في شراكة مستقبلية حيث ينشأ عنها معلومات دقيقة حول وجهات نظر المهاجرين وظروفهم وتأثير السياسات الراهنة على حياتهم.

المراجع

- خيرة العروشي (يصدر قريبًا). الكشف عن هجرة مواطني جنوب الصحراء في الجزائر: الجمود والشك (أطروحة الدكتوراة في العملية). جامعة ليدز.
- خيرة العروشي، FALLONE, A., & VOSYLIŪTĖ, L. (2021). بين السياسات والدليل غير الملئم. بين السياسات والدليل غير الملئم. CEPS –
- .BOUBAKRI, H., LAHLOU, M. SAÏB MUSETTE, M., & MOHAMED, M. (2021). الهجرة في شمال إفريقيا. ورقة السياسة. Konrad-Adenauer-Stiftung. <https://www.kas.de/documents/282499/282548/Migration+in+North+Africa++KAS+PolDiMed+Study.pdf/a6f89474-078a-80f6-0230-75fcadddf341?version=1.1&t=1623168963317>
- DOCUMENT DE TRAVAIL CONJOINT DES. (18 نوفمبر، 2020). المفوضية الأوروبية. *SERVICES, Rapport sur l'état des relations UE-Algérie dans le cadre de la PEV renouvelée Avril 2018 – Août 2020*. https://eeas.europa.eu/sites/default/files/swd_2020_285_algeria_enp_country_report.pdf
- Document de travail conjoint des services. (18 أكتوبر، 2020). المفوضية الأوروبية. *Rapport sur l'état des relations UE-Algérie dans le cadre de la PEV renouvelée Avril 2018 – Août 2020*. p.15. https://eeas.europa.eu/sites/default/files/swd_2020_285_algeria_enp_country_report.pdf
- المفوضية الأوروبية. (29 سبتمبر، 2021). خطة العمل الجديدة للاتحاد الأوروبي ضد تهريب المهاجرين (2021-2025)-COM-2021-591. الهجرة والشؤون الداخلية. https://ec.europa.eu/home-affairs/renewed-eu-action-plan-against-migrant-smuggling-2021-2025-com-2021-591_en
- المنظمة الدولية للهجرة IOM. (2021، 22 يوليو، 2021). المنظمة الدولية للهجرة تساعد 113 مهاجر إفريقي على العودة من الجزائر لوطنه. المنظمة الدولية للهجرة الأمم المتحدة الهجرة. <https://rocairo.iom.int/pbn/iom-assists-113-west-african-migrants-return-home-algeria>
- JOURNAL OFFICIEL DE LA REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE NO. 54. 2020. (16 سبتمبر، 2020). *Projet de Révision de la Constitution*.

JOURNAL OFFICIEL DE LA REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET
 Loi n° 08-11 du 21 Joumada . (2 يوليو، 2008). POPULAIRE NO. 36. 2008
*Ethania 1429 correspondant au 25 juin 2008 relative aux conditions d'entrée,
 .de séjour et de circulation des Étrangers en Algérie*
<https://www.refworld.org/docid/594131d74.html>

MÉDECINS SANS FRONTIÈRES . (20 أبريل، 2020). *تهدد عمليات الطرد حياة
 المهاجرين في النيجر*. Médecins Sans Frontières (MSF) International.
<https://www.msf.org/deportations-put-migrants%E2%80%99-lives-risk-niger>

وزارة الشؤون الخارجية، والاتحاد الأوروبي والتعاون. (2021، 29 مارس). *La ministre
 des Affaires étrangères, de l'Union européenne et de la coopération reçoit
 le ministre des Affaires étrangères algérien [Press release]*. [http://www.
 exteriores.gob.es/Portal/fr/SalaDePrensa/NotasDePrensa/Paginas/2021_
 NOTAS_P/20210329_NOTA065.aspx](http://www.exteriores.gob.es/Portal/fr/SalaDePrensa/NotasDePrensa/Paginas/2021_NOTAS_P/20210329_NOTA065.aspx)

RAÚL REDONDO, R. (30 مارس، 2021). *Le Ministre Algérien des Affaires
 Etrangères se rend en Espagne pour discuter de questions importantes telles
 .que la migration et la lutte contre le terrorisme*. Atalayar
[https://atalayar.com/fr/content/le-ministre- alg%C3%A9rien-des-affaires-
 %C3%A9trang%C3%A8res-se-rend-en-espagne-pour- discuter-de-questions](https://atalayar.com/fr/content/le-ministre- alg%C3%A9rien-des-affaires-%C3%A9trang%C3%A8res-se-rend-en-espagne-pour- discuter-de-questions)

RÉPUBLIQUE ALGÉRIENNE DÉMOCRATIQUE ET POPULAIRE. (2010). *Plan
 d'Action du Gouvernement pour la mise en oeuvre du Programme du Président
 de la République*.

RÉPUBLIQUE ALGÉRIENNE DÉMOCRATIQUE ET POPULAIRE. (2015). *Code
 Pénal*. Saïb Musette, M., & Khaled, N. (2012). *L'Algérie, pays d'immigration?.*
*Hommes & migrations. Revue française de référence sur les dynamiques
 migratoires, (1298), 54-69.*

SANCHEZ, G., ARROUCHE, K., CAPASSO, M, (2021) "الاتجاهات والتحديات
 الراهنة بشأن تيسير الهجرة غير الشرعية في تونس والجزائر والمغرب"، في ما وراء
 الشبكات والميليشيات والقبائل: إعادة التفكير في سياسة الاتحاد الأوروبي لمكافحة
 التهريب ورد الفعل. دراسة سياسة EuroMeSCO رقم 19. [https://www.euromesco.
 net/wp-content/uploads/2021/05/RETHINKING-EU-COUNTER-SMUGGLING-
 POLICY-AND-RESPONSE-1.pdf](https://www.euromesco.net/wp-content/uploads/2021/05/RETHINKING-EU-COUNTER-SMUGGLING-POLICY-AND-RESPONSE-1.pdf)

.SANCHEZ, G., ARROUCHE, K., CAPASSO, M., DIMITRIADI, A & FAKHRY, A (2021). ما وراء الشبكات والميليشيات والقبائل: إعادة التفكير في سياسة الاتحاد الأوروبي لمكافحة التهريب ورد الفعل. دراسة سياسة EuroMeSCo رقم 19. <https://www.euromesco.net/wp-content/uploads/2021/05/RETHINKING-EU-COUNTER-SMUGGLING-POLICY-AND-RESPONSE-1.pdf>

SECRÉTARIAT GÉNÉRAL DU GOUVERNEMENT. (2016). *Constitution de la République Algérienne Démocratique et Populaire*. Mars 2016.

SOUIAH, F. (2016). *La pénalisation des "brûleurs" de frontières en Algérie*. *Après-demain*, 3(39), 19-21.

.TEEVAN, C (2020, نوفمبر). الجزائر: إصلاح أنظمة الهجرة واللجوء في وقت الأزمة. <https://ecdpm.org/wp-content/uploads/Algeria-Reforming-Migration-Asylum-Systems-Time-Crisis-ECDPM-Country-Report-November-2020.pdf>

.UN MIGRANT ALGÉRIEN SUR UN FAUTEUIL ROULANT ARRIVE EN ESPAGNE TSA. (2021, 30 سبتمبر). <https://www.tsa-algerie.dz/un-migrant-algerien-sur-un-fauteuil-roulant-arrive-en-espagne>

الاهتمام العالمي لدى مفوضية اللاجئين: الجزائر. <https://reporting.unhcr.org/> algeria مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان. (22 مايو، 2018). <https://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=23114&LangID=E> | موجز صحفي حول الجزائر وليبيا [بيان صحفي].

.WERENFELS, I (2018). *خبير استراتيجي في الهجرة الجزائر معقل المغرب*. https://www.swpberlin.org/publications/products/research_papers/2018RP04_koh_et_al.pdf#page=24 المستفيدون من الهجرة، 33-22.

البنك الدولي، الفقر والمساواة والاقتصاد الكلي، الممارسات العالمية للاستثمار والتجارة. (أكتوبر، 2020). *الجزائر*. <https://www.worldbank.org/en/country/algeria/publication/economic-update-october-2021>

البنك الدولي. (27 أكتوبر، 2021). *التغير المناخي قد يؤثر أكثر على تعافي إفريقيا، مما يدفع 86 مليون إفريقي إلى الهجرة داخل بلادهم بحلول عام 2050* [Press Release].

<https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2021/10/27/climate-change-could-further-impact-africa-s-recovery-pushing-86-million-africans-to-migrate-within-their-own-countries>

ZARDO, F., & LOSCHI, C. (2020). *الهجرة: قصة معقلين: سياسات البحر المتوسط، 1-22*. (عدم التعاون بين الاتحاد الأوروبي والجزائر بشأن